Dirasat: *Educational Sciences*, Volume 47, No. 2, 2020

Deanship of Scientific Research

The Role of Educational Institutions in Promoting Community Security from the Point of View of the Teaching Staff at Schools and Universities in Amman

Fatima Abdelhadi Zainelabdeen[1], Shadia Hasan Aladwan[1], Nisreen Alshamaileh[2]

[1]Amman College for Financial and Managerial Sciences, Al-Balqa Applied University, Jordan.

[2]Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University, Jordan.

Received: 1/3/2018
Revised: 14/7/2018
Accepted: 18/9/2019
Published: 1/6/2020

Citation: Zainelabdeen, F. A. ., Aladwan, S. H. ., & Alshamaileh, N. . (2020). The Role of Educational Institutions in Promoting Community Security from the Point of View of the Teaching Staff at Schools and Universities in Amman. *Dirasat: Educational Sciences*, 47(2), 128-140. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Edu/article/view/2277

© 2020 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Aims: This study aims to identify the role of e-learning in promoting distance learning at public schools in the Hawalli region from teachers' point of view.

Methods: A questionnaire consisting of (20) items was developed and was randomly distributed to (50) public school teachers in Hawalli. The questionnaire's validity and reliability were confirmed by a committee of specialized referees.

Results: This study came out with several results, the most important of which is that the role of e-learning in promoting distance learning at public schools in the Hawalli region from the teachers' point of view was vital. In addition, it was found that there are no statistically significant differences at the level ($\alpha = 0.05$) in the average responses of the study sample members to the role of e-learning in promoting distance learning at public schools in the Hawalli region, due to gender, educational qualification, or years of experience.

Conclusion: The study recommends conducting e-learning according to a virtual classroom system in order to enhance distance learning. It also recommends the need to build appropriate online tests to the educational material as well as the levels of students in order to assess students in distance education.

Keywords: E-learning; promoting distance learning; Hawalli region.

دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة ميدانية للمدارس والجامعات في العاصمة عمان

فاطمة عبدالهادي زين العابدين[1]، شادية حسن العدوان[1]، نسرين الشمايلة[2]

[1]كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية ،الأردن.

[2] كلية الاميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

ملخّص

هدفت الدّراسةُ تعرُّف لدور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسيّة، وقد تمّ اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية من أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الحكومية والخاصة في مديرية تربية عمان الثانية في مدينة عمان العاصمة، ومن أعضاء الهيئة التدريسة في الجامعات الأردنية الخاصة والحكومية البالغ عددهم (200) عضوا، وقد استخدمت الدّراسة المنهج الوصفي المسحي. وأظهرت الدراسة أن دور المدرسة في تعزيزفي المستوى المتوسط المرتفع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، كما أظهرت النتائج أن التزام طلبة المدارس والجامعات بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع جاء في المستوى المتوسط المرتفع، وتبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) ما بين دور الجامعات والمدارس في تعزيز الأمن المجتمعي وبين التزام الطالب بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع. توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسة مشابهة للجامعات والمدارس على مستوى محافظات أخرى في المملكة الأردنية الهاشمية ومقارنة نتائجها مع هذه الدراسة. و ضرورة تعميق الحوار والانفتاح ما بين المؤسسات التربوية والتعليمية والمؤسسات الأمنية من خلال إنشاء مجالس أمنية في المدارس والجامعات، و أهمية إضافة مناهج جديدة في المدارس والجامعات حول مفاهيم حقوق الإنسان، وثقافة التسامح والحوار وقبول الآخرين.

الكلمات الدالة :مؤسسات، دور، الأمن، المجتمعي.

المقدمة

نادى كثير من المختصين بنظرية الأمن الشامل أو الأمن التكاملي، فقد توسع دور المنظومة الأمنية ليتضمن كل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره، وقد استلزم ذلك بالضرورة تطور المسؤولية لكافة المؤسسات الاجتماعية؛ فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها هي المسؤولة عن الحفاظ على أمن المجتمع ومكتسباته، وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية، بل أصبح تبعًا لذلك جميع مؤسسات المجتمع داخلًا ضمن مفهوم تحقيق الأمن الاجتماعي والوطني وتعزيزه.

ومما لا شك فيه أن المؤسسات التعليمية تعتبر من الركائز والضرورات الأساسية لإحداث الأمن والإستقرار في المجتمع، فالأمن يرتبط ارتباطا وثيقًا بالمؤسسات التعليمية كجزء من مؤسسات المجتمع المختلفة، إذ تقوم بأدوار تكاملية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ففي الوقت الذي تنطلق الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوك الإجرامي، فإن المؤسسات الاجتماعية التعليمية تنطلق من محور محاربة الإرادة الإجرامية لدى الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي مما يجعلهم غير راغبين في ممارسته، لذا تعتبر هذه المؤسسات كوابح اجتماعية تهدف إلى تشريب أفراد المجتمع المعايير والقيم، التي تحافظ على أمن المجتمع واستقراره. (الحلواني، 2007، 113)

إننا مجرد أن نتناول الأمن المجتمعى، فإننا لابد أن نجد أنفسنا وجها لوجه، أو بمعنى أدق، قد دخلنا عقر الدار التربوية والتعليمية، على أساس أن الأمن لا يقف توفيره عند حدود توفير معداته وأجهزته، سواء بمفهومه القديم، حيث الأسلحة والمعدات العسكرية، أو بمفهومه المعاصر، حيث ضخ دماء صحة وعافية فى عروق الأُمّة ، أفرادًا وهيئات وتنظيمات، فإذا وقفنا عند حدود المفهوم السابق للأمن بمعناه "العسكرى"، فسوف نجد أن الجيوش والقوى الشرطية، منذ عدة عقود، أصبحت تعتمد بالدرجة الأولى على أعلى مستويات المعرفة، وأدق التقنيات المتطورة، مما لا يمكن توفيره بعيدًا عن مؤسسات التربية والتعليم.

مشكلة الدراسة

إن المنظور الأمني الجديد، والمطلوب في مرحلة التغيرات المعاصرة، يقتضي إشراك المؤسسات التعليمية وباقي المؤسسات الاجتماعية، لتشكل منظومة متكاملة تحمي المجتمع من التحديات الأمنية الداخلية، والجديدة، والتي تشكل اليوم مصدر التهديد المباشر، حيث لا يمكن الاكتفاء بدور الأجهزةالأجهزة الأمنية رغم أهميته بحمل عبء الأمن المجتمعي، فصلاحياتها تقف عند حدود معينة، حيث أن هناك أدوارًا لمؤسسات متعددة وأهمها المؤسسات التعليمية التي ترتب مباشرة بالوضع الاجتماعي لكن المشكلة أن العديد من هذه المؤسسات يعاني اليوم من أزمات تعيقه عن أداء دوره المجتمعي المطلوب، بما يتعلق بتربية وتعليم المواطن ليكون لبنة صالحة في بناءمجتمعه، والمحافظة عليه، وتحقيقًا لاستقرار المجتمع وتطوره، لدا فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مستوى دور المدرسة في تعزيز الأمنتعزيز الأمن المجتمعي؟
2- ما مستوى دور الجامعة في تعزيز الأمن تعزيز الأمنالمجتمعي؟
3- ما درجة التزام طلبة المدارس والجامعات بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع؟
4- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعات والمدارس في تعزيز الأمن تعزيز الأمنالمجتمعي وبين درجة التزام الطلبة بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة تعرُّف:

1- مستوى دور المدرسة في تعزيز الأمن المجتمعي.
2- مستوى دور الجامعة في تعزيز الأمن المجتمعي.
3- درجة التزام طلبة المدارس والجامعات بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرضأرض الواقع.
4- العلاقة بين دور الجامعات والمدارس في تحقيق الأمن المجتمعي وبين درجة التزام الطلبة بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي تناقشه؛ ذلك أن تعزيز الأمن المجتمعي في المؤسسات التربوية والتعليمية، أصبح ضرورة اجتماعية وأمنية وسياسية ملحة،حيث أن التعليم في المدارس والجامعات على النظام والتنظيم لا يتم بصورة نظرية، بل أنه تعليم عملي تطبيقي يبدأ بالبيت، حيث يتعلم كيف ينتظم ضمن أطر سلوكية معينة، وكيف ينظم حياته ويقاوم نزعاته الانفعالية ويضبطها، ومن ثم فإن هذا التعليم في المدرسة والجامعة بما تفرضه الحياة ضمنها من نظام وتنظيم يطلب من الطالب التدرب عليها؛ ومن ثم اتباعها في كل لحظة من لحظات تواجده ضمن بيئة دراسية وهي مرحلة التكيف الاجتماعي، ومرحلة الاختبار العملي التي ترافق الانسان طيلة حياته، فتحول دون إنحرافه عن المسلك الاجتماعي القويم (العوجي، 1983، 427) كما تعود أهمية الدراسة إلى العوامل الآتية:

1- ندرة الدراسات على حد علم الباحثين حول موضوع الدراسة الحالية؛ حيث يعد موضوع الأمن المجتمعي من المواضيع غير المطروقة في الدراسات العلمية في الأردن.

2- يؤمل أن تسهم الدراسة في توضيح الواقع الحالي والمعوقات التي تواجه دور المدرسة والجامعة في تحقيق الأمن المجتمعي.

3- يُتَوقَّع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة، كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، في المملكة الأردنية الهاشمية في تفعيل دور المدارس والجامعات الأردنية في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال التوصيات التي يقدمها الباحثون.

مصطلحات الدراسة

الدّور:

يعرفه معجم مصطلحات التّربية، بأنّه مجموعة من الأنماط المرتبطة أو الأطر السّلوكية التي تحقق ما هو متوقّع في مواقف معيّنة، وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بالسّلوك في المواقف المختلفة (فليه والزكي، 2004: 165). ويعرّفه المويشير (2007) بأنّه الواجب أو المسؤوليّة التي يجب القيام بها، فيقال: هذا دورك أن تفعل كذا أيّ مسؤوليتك وواجبك أن تقوم بهذا العمل.

ويستخدم مصطلح الدّور، للدلالة على سلوك يقوم به شاغل مركز اجتماعيّ معيّن، يحدّد الأنماط التي يجب عليه أن ينتهجها تجاه الآخرين الذين يضطر إلى التفاعل معهم، واضعًا في اعتباره الحقوق والواجبات والالتزامات التي يفرضها عليه مركزه (بدوي، 1982).

أما إجرائيًا، فيعرف الباحثون الدّور بأنه ما تقوم به المؤسسات التربوية والتعليمية من مهام وإجراءات إداريّة، وتنظيميّة، لتعزيز الأمن المجتمعي.

الأمن المجتمعي:

الأمن الاجتماعي مفهومه الاصطلاحي يعني:"الحرص على استغلال كل الطرق والوسائل والسبل الممكنة للمجتمع، من أجل تأمين الاستقرار في المجتمع، وبهدف حماية مكتسباته المادية والمعنوية.

وقد تعددت تعريفات الأمن الاجتماعي لدى المفكرين وعلماء الاجتماع، وفي تعريفه للأمن الاجتماعي، يرى مصطفى العوجي في كتابه الأمن الاجتماعي بأن "الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر"، فهو يشمل أول ما يشمل الإكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يتناول الأمن الاجتماعي إضافة إلى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، (العوجي، 1983، 71).

ويتفق معه في هذه النظرة الشمولية نبيل اسكندر، الذي يقصد بالأمن الاجتماعي "كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية و...، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية". (إسكندر، 1988، 4) ويؤيدهما من منظور تنموي من يرى أن الأمن الاجتماعي "هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم وتعتمده التنمية والتطور في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة" (هاشم، 2000، 25)

الإطار النظري

يعتقد الباحثون بأن من أهم النظريات التي يمكن تحديدها وتطبيقها على مضمون الدراسة "دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي"، هي النظرية البنائية الوظيفية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، ويعتبر عالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر، والعالم الألماني إميل دوركهايم، وبعض علماء الأنثربولوجيا، أمثال رادكليف براون، وتالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وغيرهم من منظري هذه النظرية.

يعتبر النظام من المنطلقات الأساسية للنظرية البنائية الوظيفية، فالنظام من الظواهر التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاجتماعية المعاصرة؛ حيث إن طبيعة الحياة الاجتماعية كانت وما زالت تتطلب وجود النظام، فالبناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع يحتوي على عدد من الأبنية والأنساق القانونية الداخلة في تكوينه، وتؤدي وظائف معينة وأدوار مهمة في الحفاظ على حياة البناء الاجتماعي، واستمراره لخلق حالة من الأمن، والاستقرار، وبما يكفل سير الحياة الاجتماعية وتطورها، ولقدكانت النظرية البنائية الوظيفية من المدارس التي أولت ظاهرة النظام في المجتمع أهمية خاصة.

ترى النظرية البنائية الوظيفية المجتمع من منظور وظيفي بأنه يشكل نسقًا اجتماعيًا متفاعلًا تؤدي فيه أجزاؤه الأساسية لتأكيد الكل، وتوطيده، وهكذا تصبح الأجزاء متساندة متكاملة، بمعنى آخر،أن كل وحدات النسق الاجتماعي أوجزئياته تجتمع وتتآزر في كل واحد أقرب إلى الاكتمال والتآلف، لذلكفالنموذج البنائي الوظيفي يفترض وجود نظام يهيمن على سير الحياة الاجتماعية، بمعنى أن الأنساق الفرعية للكل الاجتماعي (المجتمع) أو وحداته المكونة له، لا تستطيع العمل لوحدها، أو بشكل عشوائي، بل أنها تتحرك في إطار من التناغم مع باقي الأنساق الفرعية لخدمة الكل الاجتماعي، ويرى بارسونز في هذا المجال أن الأنساق الاجتماعية تمتلك داخلها كل العناصر اللازمة لاستمرار ذاتها.(يحي، 1985، 127)

لقد ذهب دوركهايم إلىأن النظام الاجتماعي موجود، بالضرورة لإشباع الحاجات الاجتماعية، وأن كل الأنساق الأخلاقية التي يمارسها الناس تؤدي وظيفة للتنظيم الاجتماعي، هذه الوظيفة تميل إلى إلغاء عملية الصراع الاجتماعي، وتتجاهل كليًا التغييرات الجذرية، فهناك عوامل الكبح والضبط التي تعمل على استمرار المجتمع وحفظ نظامه العام، أما براون فقد ربط الوظيفة بفكرة البناء، على اعتبار أن البناء هو مجموعة العلاقات المنظمة التي تقوم بين الوحدات المكونة له، وأن عملية الحياة التي تتألف من المناشط التي تقوم بها هذه الوحدات البنائية، هي التي تكفل البناء خلال الزمن، وهكذا فالوظيفة هي التي تعمل بها كل أجزاء النسق الاجتماعي معا، بحيث يكون بينها من الانسجام والاتساق درجة كافية، وبالشكل الذي فيه منع الصراعات الخطيرة التي لا يمكن حلها، وقد ذهب كل من دوركهايم، ومالينوفسكي وراد كليف براون، إلى أن المجتمع يقوم على مسلمة رئيسة، فهو يمثل وحدة وظيفية تترابط أجزاؤها، وتؤدي وظائفها النوعية في اتساق وانسجام، بحيث يصبح الإخفاق وكأنه معوق مؤقت يؤصر في كفاءة الكل وقدرته على إنجاز أهدافه. (يحي،1985، 119)

أضاف بارسونز للبنائية الوظيفية بأن بناء المجتمع لكي يكون بحالة إلى الاستقرار، والنظام، فهو بحاجة إلى ضمانات تكفل استقرار النظام وهذا لن يكون إلّا من خلال القيم والمعايير والقانون، التي تعتبر جميعها من الضمانات اللازمة لاستمرارية النظام، ومنع العنف، ويعني ذلك أنه من دون نسق قيمي يتعذر أن نتحدث عن النظام الاجتماعي أو على حد تعبير – ماريون ليفي- لكي يظل المجتمع مستقرًا لا بد أن يوجد نوع من الاتفاق العام بين أعضائه (التوجهات القيمية المشتركة). (محمد، 1990، 289)

ولا بد أيضا من الإشارة إلىأبرز النظريات الحديثة، التي تبنت المفهوم الموسع للأمن من خلال منطلقات بنيوية وظيفية، وهي نظرية كوبنهاجن التي يتزعمها المفكر البريطاني "باري بوزان" وقد أشارت النظرية صراحة إلىالأمن الإنساني وأبعاده، والتي من بينها الأمن المجتمعي، حيث تحلل الأمن بصياغة جديدة مفادها أن القوة العسكرية ليست هي أيضا الأساس في تحقيق الأمن، فهناك قطاعات أخرى، وفواعل آخرين تساهم في تحديده كالقطاع التربوي والتعليمي، وأهم قطاع يركز عليه هو القطاع الاجتماعي أو ما يسمى "بالأمن المجتمعي" الذي يتناول قضايا الهوية، الديانات، حقوق الإنسان، والبيئة، فهي كلها تساهم في بناء الأمن، وتصب مجملها في قالب واحد، هو احترام حقوق الإنسان، وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع أفكار النظرية النقدية (حمدوش، 2008، 278-279)، فالمنظور النقدي تبنى مقارنة بنيوية مفادها أن هناك قوى اقتصادية واجتماعية شاملة تحدد الأمن وتطوره، وليس الدولة بصورة مطلقة، وأن التهديدات غير العسكرية لها مكانة هامة لاحتوائها على العديد من الأزمات والمخاطر، مثل أزمة الهوية والفرص الاقتصادية والكوارث البيئية؛ أي كل ما يهدد الأمن الإنساني، وهذا لا يتأتى إلا من خلال حدوث تشابك، ونسيج بين الأفراد والمجموعات والمجتمعات والأمم (حمدوش، 2008، 280)

تأسيسًا على ما سبق، لم تعد النظرية الأمنية أحادية الجانب، بل تطورت تبعًا لتطور المجتمعات، فنادى المفكرون والمختصون بنظرية الأمن الشامل،أو بتعدد الجوانب وتكاملها حيث أصبح الأمن أشمل تصورًا ليشمل كافة المؤسسات الاجتماعية، لتعمل بتناغم وتكامل بما يحقق أمن المجتمع وراحته واستقراره، وقد جاءت الدراسة الحالية لتسليط الضوء على دور المؤسسات التربوية ضمن العلاقة التكاملية بين تلك الأدوار، وبين أدوار المؤسسات الاجتماعية الأخرى تعزيزا للأمن المجتمعي.

الدراسات السابقة

في حدود ما تم الاطلاع عليه من مراجع متواجدة على مستوى مكاتب مختلف الكليات، وبعد تصفح قائمة الرسائل، من قبل الباحثين في مجال الدراسات السابقة، اتضح للباحث أنه لم يسبق أن تناولت أية دراسة موضوع البحث بنفس العنوان، إلا أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأمن بمفهومه العام، أو تناولت بعض الجوانب المتعلقة به، كالأمن الفكري، أو الانحرافات السلوكية باعتبارها جوانب أساسية في الأمن المجتمعي الكلي، أو انها تناولت الأمن بالمفهوم التقليدي في الغالب وليس بمفهومه الحديث، ومن أبرز الدراسات ذات الصلة ما يلي:

أجرت عرفة (2015) دراسة بعنوان "**تصور تربوي مقترح لتفعيل دور الجامعات الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة دراسة**"، هدفت إلى تعرُّف تصور تربوي مقترح لتفعيل دور الجامعات الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العنقودية العشوائية من مجتمع الدراسة والمكون من (8613) عضو هيئة تدريسية في الجامعات الأردنية في العام الدراسي الجامعي 2015/2014، حيث بلغت العينة (942)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة واقع الأمن الفكري لدى الطلبة في الجامعات الأردنية جاءت متوسطة، وقد كان لممارسة الطلبة التقليد الأعمى للآخرين باللباس أو السلوكيات دون تبصر أعلى متوسط حسابي وأن درجة واقع دور الجامعات الأردنية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها جاءت أيضا بدرجة متوسطة، وقد حاز مجال الأنشطة الطلابية على المرتبة الأولى في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة.

دراسة عسّاف (2011) بعنوان "**دور التربية للمواطنة في تعزيز الحوار بين طلبة الجامعات الفلسطينية وسبل تفعيله**"، فقد هدفت الدراسة تعرُّف تعزيز الحوار بين طلبة الجامعات الفلسطينية في ضوء التربية للمواطنة من وجهة نظر أعضاء هيئة التّدريس فيها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (88) عضو هيئة تدريس من الجامعات الفلسطينيّة (الإسلاميّة، الأزهر، الأقصى) من الكليّات (العلوم، التّربية، الآداب). وكان من أهمّ النتائج التي توصّلت لها الدّراسة أنّ درجة احتياج الكليّة إلى التّربية للمواطنة عند الطلبة الجامعيين كانت بنسبة عالية (82%)، وأنّ أهمّ مبررات احتياج الكليّة إلى التّربية للمواطنة كانت تنامي الذّات الفرديّة والمصالح الخاصّة على حساب المصالح الوطنيّة.

دراسة المطيري (2011) بعنوان **"دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافيفي مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية"**والتي هدفت إلى تعرُّف "دور الأسرة والمدرسة" في الحد من السلوك الانحرافيفي مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمعها من جميع المعلمين والطلاب والذكور في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية، البالغ عددهم (20517) وعدد الطلبة (319266)، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى المدرسة في الحد من السلوك الانحرافي مرتفع، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات الطلاب نحو دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي تعزى إلى مكان الإقامة ومستوى دخل الأسرة، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات الطلاب نحو دور المدرسة في الحد من السلوك الانحرافي تعزى لمكان الإقامة، مستوى الدخل للأسرة، وعدم وجود فروق في تصورات الطلاب نحو دور المدرسة في الحد من السلوك الانحرافي تعزى لمستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، ووجود فروق بين تصورات الطلبة والملمين نو دور الأسرة، والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافي.

وأجرى المالكي (2006) دراسة بعنوان "**نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الارهاب**" دراسة وصفية لدور مؤسسات التنشئة

الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السعودية، هدفت إلى تعرُّف الأسباب المؤدية إلى الإرهاب والمهددة للامن الوطني، ودور المؤسسات المختلفة في تحقيق الأمن الفكري، ووضع استراتيجية وطنية لمواجهة الإرهاب والتطرف الفكرين، واعتمدت الدراسة على المنهجالوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة في جمع بياناتها، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها بيان أهمية الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري في المجتمع.

وأجرت البرعيّ (2002) دراسة بعنوان **"دور الجامعة التربوي في مواجهة التطرف الفكري والعنف لدى الشباب الجامعي"** هدفت إلى تعرُّف دور الجامعة التّربويّ في مواجهة التطرّف الفكريّ والعنف لدى الشّباب الجامعيّ، واستخدمت الباحثة المنهج المسحيّ الاجتماعيّ، وقد تم اختيار عينة ممثلة من ثلاث جامعات مصريّة بلغ عددها (200) طالب. وتوصّلت الدّراسة إلى أنّ المجتمع قادر على إفراز طبقاته حسب المكوّن الدّينيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والحضاريّ، وكذلك وجود تحدّيات تواجه عمليّة التنمية نتيجة اختلاف المستويات التّعليميّة والثقافيّة والفكريّة، كما توصّلت الدّراسة إلى أنّ من أسباب العنف بين أفراد المجتمع المصريّ ضعف الوازع الدّينيّ لدى الطّلبة وضعف دور المؤسسات الدّينيّة تجاه مشكلة العنف، وضعف دور الأسرة، وغياب القدوة الحسنة، ووجود البطالة بين الخريجين وغياب العدالة والمساواة بين فئات المجتمع.

دراسة بني فيّاض (2008) بعنوان "ظاهرة التطرف الفكري لدى طلبة الجامعة الأردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية، حيث هدفت إلى تعرُّف مظاهر التّطرّف الفكريّ لدى طلبة الجامعة الأردنيّة وعلاقتها بالعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأكاديميّة، إذ تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع طلبة الجامعة الأردنيّة الموزعين على مختلف الكلّيّات العلميّة والإنسانيّة، وقد تمّ اختيار عيّنة الدّراسة بنسبة (3%) وقد بلغ عددها (1069) طالبًا وطالبةً. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، وقد خلصت الدّاسة إلى عدة نتائج كان أهمّها أنّ درجة توفّر مظاهر التّطرّف الفكريّ لدى طلبة الجامعة الأردنيّة متوسّطة، وكذلك وجود دور كبير للعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأكاديميّة، وقد كانت العوامل الأكاديميّة بالمرتبة الأولى تلتها العوامل الاقتصاديّة ثمّ الاجتماعيّة.

الدراسات الاجنبية

الدّراسة التي أجرتها كول (Call،2004) في الولايات المتحدة الأمريكيّة، وهدفت إلى الكشف عن إدراك طلاب الجامعات لمعنى الأمن الفكريّ، ومدى تأثر مفاهيم الأمن الفكريّ بالمكانة المعرفيّة والخلفيّة الثقافيّة، والعلاقة بين تقنيات التّعليم وتحقيق الأمن الفكريّ لطلاب الجامعات في أثناء الدّراسة باستخدام تقنيات التّعليم الحديثة، وقد تكوّنت عيّنة الدّراسة من (99) طالبًا وطالبةً استجابوا لمقياس مكوّن من (40) سؤالًا مفتوحًا حول دور التقنيات الحديثة في الحماية من المخاطر الفكريّ، في حين استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت أنّ التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والموسوعات لا تؤثّر في مفهوم الأمن الفكريّ للطالب، كما أنّ هذه التقنيات تعزز المكانة المعرفيّة والمكانة العلميّة والثقافيّة للطالب حول مجموعة المخاطر التي يمكن أن تؤدّي بالطالب إلى الانحراف فكريًّا فتحصّنه فكريًّا.

كذلك أجرت لجنة المجلس الاستشاري المركزي للتعليم (Committee of Central Advisory Board of Education،2005) دراسة هدفت إلى بيان أهمية التّركيز على الأسس الثقافية في المناهج المدرسيّة بهدف تعزيز الانتماء لدى الطّلبة وتعزيز مفهوم الأمن الفكريّ لديهم، وذلك استجابة للأثر الكبير الذي تملكه كل من الثّقافة والقيم الأخلاقيّة في تعزيز الأمن الفكريّ بين المجتمعات، وطبّقت الدراسة على عيّنة بلغت (300) فردًا، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى ضرورة تضمين المنهاج أنشطة تنفّذ ضمن مجموعات، إذ يعزز ذلك الكثير من القيم الاجتماعيّة الثقافية لدى الطالب، واقترحت أسسًا تربويّة يمكن من خلالها تقديم الثّقافة وعرضها بطرق منهجية تعزّز الأمن الفكريّ لدى الطّلبة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدّراسات السابقة موضوعات ذات صلة بموضوع الدّراسه الحالية، فبعضها تناول أهمية دور المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمدارس في توفير الأمن المجتمعي، مثل البرعي (2002)، ودراسة المطيري (2011)، وتطرقت إلى دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافيفي مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية"،وهناك العديد من الدراسات التي تناولت دور المناهج الدراسية في المدرسة لتعزيز الانتماء لدى الطلبة وتعزيز مفهوم الأمن الفكري لديهم مثل دراسة Eommittee of Central Advisory Board of Education)،(2005 ، وقد أفادت الدراسة من الدّراسات السابقة ذات العلاقة في تطوير أداة قياسها ، ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسات السابقة.

ومن خلال البحث والاطلاع تبيّن أن الدراسات السابقة تناولت موضوع دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي بأحد أشكاله كالأمن الفكري أو أحد المفاهيم ذات الصلة كالتطرف الفكري أو تعزيز الولاء والانتماء، بينما فقد تناولت الدراسة الحالية الأمن المجتمعي بكافة أشكاله المتعددة، وتعتبر من الدراسات التي زادت المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات العربية.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي المسحي، حيث تمّ اتباع المراحل التالية لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في "دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية".

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الحكومية والخاصة في مديرية تربية عمان الثانية في مدينة عمان العاصمة وأعضاء الهيئة التدريسة في الجامعات الأردنية الخاصة والحكومية، كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1) مجتمع الدراسة

المؤسسة التعليمية	عدد أعضاء الهيئة التدريسية
مدرسة إكسفوردإكسفورد الخاصة	252
مدرسة إسكان الجامعة الحكومية للبنات	44
الجامعة الأردنية الحكومية	262
جامعة عمان الأهلية الخاصة	1431
المجموع	**1989**

المصدر: الباحث، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الرسمية لمؤسسات مجتمع الدراسة.

الجامعة الأردنية: http://ju.edu.jo/ar/arabic/home.aspx

جامعة عمان الأهلية: http://www.ammanu.edu.jo/ARABIC/HOMEP/HOME.ASPX

مدارس إكسفورد: http://oxfordschools.edu.jo/ar

مدرسة اسكان الجامعة: www.moe.gov.jo/default.aspx

عينة الدراسة

اختيرت عينة الدراسة بالطريقة الطبقية من مجتمع الدراسة، وقد يعزى اختيار العينة بهذه الطريق لأن أعضاء هيئة التدريس كانوا من الجامعات الخاصة والحكومية، والمدارس الخاصة والحكومية، وَوُزِّعت (200) استبانة على أفراد عينة الدراسة في أماكن تواجدهم في عملهم، وبإشراف الباحثين، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل، ومدة الخدمة، والمؤهل العلمي لأعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية.

الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مكان العمل		
جامعة عمان الأهلية (خاصة)	70	35.0
الجامعة الأردنية (حكومية)	100	50.0
مدارس إكسفورد (خاصة)	15	7.5
مدارس اسكان الجامعة (حكومية)	15	7.5
المجموع الكلي	200	100.0
مدة الخدمة		
أقل من 10 سنوات	55	27.5
10- 20 سنة	126	63.0
21-30 سنة	13	6.5
31 سنة فأكثر	6	3.0
المجموع الكلي	200	100.0
المؤهل العلمي		
دبلوم	4	2.0
بكالوريوس	22	11.0
ماجستير	72	36.0
دكتوراه	102	51.0
المجموع الكلي	200	100.0

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود الآتية:

في **حدها المكاني** اقتصرت على المملكة الأردنية الهاشمية. وفي **حدها الموضوعي** اقتصرت على تحديد مفهوم الأمن المجتمعي والمؤسسات التربوية والتعليمية، والكشف عن دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي، تقديم بعض الآليات والطرق والأساليب اللازمة لتفعيل دور

المؤسسات التربوية والتعليمية لهذه الغاية. وفي **حدها الزماني** تم جمع بيانات هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2016/ 2017

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة (مقياس) دور المؤسسات التربوية والتعليمية فيتعزيز الأمن المجتمعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وتكوّنت من جزأين:

الجزء الاول: يتضمن المعلومات الديمغرافية، مكان العمل، مدة الخدمة، مؤهلات عضو الهيئة التدريسية.

الجزء الثاني: والذي يتضمن أسئلة الدراسة والمكونة من (58) فقرة، والتي تتناول الأبعاد التالية:

- البعد الأول ويتناول دور المدارس في تعزيز الأمن المجتمعي، ويتضمن فقرات الاستبانة من (4-27).
- البعد الثاني والمتعلق بدور الجامعات في تعزيز الأمن المجتمعي، ويتضمن فقرات الاستبانة من (28-51).
- البعد الثالث والمتعلق بدرجة التزام الطلبة بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع، ويتضمن الفقرات من (52-61).

صدق أداة الدراسة (صدق المحتوى):

تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم التربية الخاصة، والإدارة التربوية وذوي الخبرة، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وإنتماء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، ودرجة وضوحها، ومن ثم تم اقتراح التعديلات المناسبة، وقد تم اعتماد معيار (80%) لبيان صلاحية الفقرة، وبناء على آراء المحكمين تم المناسب وحصر عدد فقرات المقياس، واعتبر الباحثون آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين المقياس في فقراتها، مما يشير للصدق الظاهري للأداة.

ثبات أداة الدراسة:

لتعرُّف اتساق كل فقرة من المقياس مع البعد الذي تنتمي إليه الفقرة، تم استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في المقياس عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) ويبين الجدول (3) نتائج الاختبار.

الجدول (3) معاملات الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

متغيرات الدراسة	معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا
دور المدرسة في تحقيق الأمن المجتمعي	0.946
دور الجامعة في تحقيق الأمن المجتمعي	0.970
درجة التزام الطلبة بمفاهيم الأمن المجتمعي	0.875

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل كرونباخ ألفا للأبعاد الفرعية للمقياس كانت أعلى من (0.60) Hair et al)،(2010 وهي نسبة مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

مفتاح تصحيح المقياس

تمت مراعاة أن يتدرج مقياس (ليكرت الخماسي) المستخدم في الدراسة تبعًا لقواعد وخصائص المقاييس كما يلي:

مستوى الدور				
كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	متدنية	متدنية جدًا
5	4	3	2	1

واعتمادًا على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تم التعامل معها على النحو الآتي وفقًا للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي:

(5-1) = 4 = 1.00 وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

4 4

وبذلك يكون المستوى (المنخفض) من 1.00 + 1.00= 2.00

ويكون المستوى (المتوسط المنخفض) من 2.01+ 1.00= 3.01

ويكون المستوى (المتوسط المرتفع) من 3.02+ 1.00 = 4.02

ويكون المستوى (المرتفع) من4.03 – 5.00

إجراءات الدراسة:

مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التالية:

1- الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والمختصة بدور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وقد استفادت الباحثة من بعض الدراسات السابقة (دراسة عرفة) ومن أدوات قياس مطبقة في دراسات سابقة وذات

علاقة بموضوع الدراسة.

2- بناء محاور وفقرات المقياس بحيث يتماشى وأسئلة الدراسة.

3- تحكيم المقياس من قبل مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات المقترحة في ضوء ملاحظاتهم.

4- توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة، في حين تم اختيار الأماكن المناسبة للتطبيق، وبعد الانتهاء من التطبيق مباشرة تم جمع أداة الدراسة وفرزها واستبعاد ما هو غير صالح للتحليل الإحصائي.

5- بعد تحويل الاستجابات إلى درجات خام، تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجات الإحصائية لها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخراج النتائج ومناقشتها.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغير المستقل والذي يشمل (دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي).

واشتملت الدراسة على المتغير التابع: ويشمل الأمن المجتمعي.

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الأحصاء الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة، كالآتي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة.
- استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الأداة.
- إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.
- اسخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتعرُّف استجابات أفراد عينة الدراسة عن "**دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز الأمن المجتمعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية**"، وفيما يلي الاجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى دور المدرسة في تعزيز الأمن المجتمعي؟

للإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتعرف استجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى دور المدرسة في تعزيز الأمن المجتمعي، والجدول (4) يوضح ذلك:

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لـ (**دور المدرسة في تعزيز الأمن المجتمعي**)، تراوحت ما بين المستوى المرتفع والمستوى المتوسط المنخفض، حيث جاءت المتوسطات الحسابية ما بين (4.18 و2.61)، إذ حاز الدور على متوسط حسابي عام (3.43)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (11) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.18)، وبانحراف معياري (0.62)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (تركز المدرسة على صقل شخصية الطالب لتصبح شخصية متزنة بعيدة عن الجنوح والانحراف)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (17) بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وبانحراف معياري (0.66) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تنظم المدرسة رحلات طلابية للأماكن الأثرية والمؤسسات الاجتماعية المحيطة)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (0.58) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة).

وجاءت الفقرتان (6، و8) من أعلى الفقرات الحاصلة على المستوى (المتوسط المرتفع)، وقد حصلت الفقرة (6) على متوسط حسابي (3.99) وبانحراف معياري (0.76) وهو من المستوى (المتوسط المرتفع)، حيث نصت الفقرة على (هناك تواصل قوي بين المدرسة والمنزل)، وحصلت الفقرة رقم (8) على متوسط حسابي (3.96) وبانحراف معياري (0.74) وهو من المستوى (المتوسط المرتفع) أيضًا، وقد نصت الفقرة على (تحرص المدرسة على غرس قيم الانضباط الاجتماعي لدى الطلبة).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (25) بمتوسط حسابي (2.61) وبانحراف معياري (0.86)، وهو من المستوى المتوسط المنخفض، حيث نصت الفقرة على (تحث الطلبة على الإبلاغ عن الجرائم المختفة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة (22) بمتوسط حسابي (2.65) وبانحراف معياري (0.87) وهو من المستوى المتوسط المنخفض، حيث نصت الفقرة على (يكثف الارشاد التعليمي على الطلبة ذوي الميول العدوانية).

ويعتقد الباحثون أن هذه النتيجة تعتبر مقبولة إلى حد ما، حيث تعتبر المدرسة من النسق التربوي الحيوي في المجتمع الأردني، وذلك كما أشار إليها الوظيفيون بأن للنظام التربوي دور ووظيفة مهمة في بقاء وأمن المجتمع واستقراره ، حيث تعتبر المدرسة أولى لبنات هذا النسق، وتعتبر لبنة هامة من لبنات الأمن، وبالرغم من ذلك إلا أن هناك بعض القصور في أداء بعض الأدوار الهامة التي لها علاقة بالأمن المجتمعي وهي إنفاض مستوى دور الجامعة في حث الطالب على الإبلاغ عن الجرائم والتعاون مع الأجهزة الأمنية، ويعتقد الباحثون أن سبب ضعف هذه الأدوار يعود ربما إلى ضعف التواصل بين

الأجهزة الأمنية، وبين المدارس بحد ذاتها أو ربما أن هناك قصورًا في تحسين صورة رجل الأمن لدى طلبتها، مما يعزز الحواجز فيما بين الطرفين، كما تشير النتائج إلى أن هناك قصورًا في انخفاض متوسطات دور المدرسة فيما يتعلق بتكثيف الرقابة والإرشاد على الطلبة ذوي الميول العدوانية كإجراءات وقائية في تحديد الفئات الهشة من الطلبة، التي قد تكون عرضة للانسياق وراء السلوك العدواني أو الإجرامي ومحاولة توجيههم ووضع برامج خاصة لهم وبما يكفل تقزيم الإرادة الإجرامية والعدوانية لديهم.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "دور المدرسة في تعزيز الأمن المجتمعي" مرتبة ترتيبًا تنازليًا..

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
11	تركز على صقل شخصية الطالب لتصبح شخصية متزنة بعيدة عن الجنوح والانحراف	4.18	0.62	1	مرتفع
17	تنظم رحلات طلابية للاماكن الاثرية والمؤسسات الاجتماعية المحيطة	4.15	0.66	2	مرتفع
9	ترسخ مبدأ المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة	4.14	0.58	3	مرتفع
24	تقوم بتوعية الطلبة باخطار المخدرات والجريمة واثارهم على الفرد والمجتمع	4.09	0.74	4	مرتفع
27	تساعد الطلبة على فهم مشكلاتهم وحلها	4.08	0.76	5	مرتفع
6	هناك تواصل قوي بين المدرسة والمنزل	3.99	0.76	6	متوسط مرتفع
8	تحرص على غرس قيم الانضباط الاجتماعي لدى الطلبة	3.96	0.74	7	متوسط مرتفع
13	تنمي روح الجماعة والتضامن مع الآخرين	3.93	0.77	8	متوسط مرتفع
16	تشارك في جميع الاحتفالات الوطنية	3.90	0.79	9	متوسط مرتفع
18	تعزز فكرة الاعمال التطوعية	3.86	0.78	10	متوسط مرتفع
19	تنمي مشاعر احترام الرموز الوطنية	3.83	0.78	11	متوسط مرتفع
21	تركز جميع نشاطاتها على التربية الوطنية وتعزيز مفاهيم الولاء والانتماء لدى الطلبة	3.80	0.78	12	متوسط مرتفع
23	تنمي روح الاستقلالية لدى الطلبة حتى لا يكونوا عالة على غيرهم	3.77	0.81	13	متوسط مرتفع
4	توفر ادوات للكشف ميول الطالب وقدراته والعمل على تنميتها	2.92	0.78	14	متوسط منخفض
7	هناك تواصل قوي بين المدرسة والمجتمع المحلي	2.89	0.79	15	متوسط منخفض
5	تحسن من صورة رجال الأمن العام لدى الطلبة	2.85	0.84	16	متوسط منخفض
10	تنظم برامج توعوية للطلبة عن واجباتهم وحقوقهم	2.83	0.88	17	متوسط منخفض
12	تكسب الطلبة مهارات التفكير الموضوعي والتفكير الناقد	2.81	0.91	18	متوسط منخفض
15	تقوم بتنظيم نشاطات مع الطلبة لصيانة وتنظيف البيئة المدرسية والبيئة المحيطة	2.79	0.93	19	متوسط منخفض
14	تدفع الطلبة لأداء الخدمات اللازمة لمدرستهم ولأسرهم	2.77	0.91	20	متوسط منخفض
26	تبصر الطالب باساليب مواجهة النشاط والسلوك الإجرامي	2.74	0.90	21	متوسط منخفض
20	تقدم المساعدة المختلفة للطلبة ذوي الحاجات المالية	2.72	0.89	22	متوسط منخفض
22	يكثف الارشاد التعليمي على الطلبة ذوي الميول العدوانية	2.65	0.87	23	متوسط منخفض
25	تحث الطلبة على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة	2.61	0.86	24	متوسط منخفض
	المتوسط الحسابي العام	3.43	0.53		متوسط مرتفع

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى دور الجامعة في تعزيز الأمن المجتمعي؟

للإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتعرُّف استجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى دور الجامعة في تحقيق الأمن المجتمعي ، والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "دور الجامعة في تعزيز الأمن المجتمعي" مرتبة ترتيبًا تنازليًا..

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
34	تنظم برامج توعوية للطلبة عن واجباتهم وحقوقهم	4.13	0.63	1	مرتفع
47	تنمي روح الاستقلالية لدى الطلبة حتى لا يكونوا عالة على غيرهم	4.13	0.57	1	مرتفع
35	تركز على صقل شخصية الطالب لتصبح شخصية متزنة بعيدة عن الجنوح والانحراف	4.12	0.65	3	مرتفع
36	تكسب الطلبة مهارات التفكير الموضوعي والتفكير الناقد	4.09	0.64	4	مرتفع
42	تعزز فكرة الاعمال التطوعية	4.07	0.70	5	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
51	تساعد الطلبة على فهم مشكلاتهم وحلها	4.04	0.79	6	مرتفع
48	تقوم بتوعية الطلبة باخطار المخدرات والجريمة وآثارهم على الفرد والمجتمع	4.03	0.72	7	مرتفع
49	تحث الطلبة على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة	4.01	0.74	8	متوسط مرتفع
50	تبصر الطالب بأساليب مواجهة النشاط والسلوك الإجرامي	4.01	0.80	8	متوسط مرتفع
46	تكثف الإرشاد التعليمي على الطلبة ذوي الميول العدوانية	3.94	0.82	10	متوسط مرتفع
43	تنمي مشاعر احترام الرموز الوطنية	3.93	0.81	11	متوسط مرتفع
44	تقدم المساعدة المختلفة للطلبة ذوي الحاجات المالية	3.91	0.89	12	متوسط مرتفع
40	تشارك في جميع الاحتفالات الوطنية	3.89	0.91	13	متوسط مرتفع
37	تنمي روح الجماعة والتضامن مع الآخرينالآخرين	3.87	0.92	14	متوسط مرتفع
38	تدفع الطلبة لأداء الخدمات اللازمة لجامعتهم ولأسرهم	3.86	0.92	15	متوسط مرتفع
32	تحرص على غرس قيم الانضباط الاجتماعي لدى الطلبة	3.82	0.92	16	متوسط مرتفع
28	توفر أدوات للكشف ميول الطالب وقدراته والعمل على تنميتها	3.80	0.96	17	متوسط مرتفع
29	تحسن من صورة رجال الأمن العام لدى الطلبة	3.77	0.97	18	متوسط مرتفع
41	تنظم رحلات طلابية للأماكن الأثرية والمؤسسات الاجتماعية المحيطة	3.75	0.98	19	متوسط مرتفع
33	ترسخ مبدأ المسؤولية المجتمعية لدى الطلبة	3.73	0.99	20	متوسط مرتفع
45	تركز جميع نشاطاتها على التربية الوطنية وتعزيز مفاهيم الولاء والانتماء لدى الطلبة	3.70	1.01	21	متوسط مرتفع
39	تقوم بتنظيم نشاطات مع الطلبة لصيانة وتنظيف البيئة الجامعية والبيئة المحيطة	2.78	0.86	22	متوسط منخفض
31	هناك تواصل قوي بين الجامعة والمجتمع المحلي	2.23	1.18	23	متوسط منخفض
30	هناك تواصل قوي بين الجامعة والمنزل	1.42	0.49	24	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	3.71	0.65		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (5) اعلاه أن المتوسطات الحسابية لـ (**دور الجامعة في تعزيز الأمن المجتمعي**)، تراوحت ما بين المستوى المرتفع والمستوى المنخفض، حيث جاءت المتوسطات الحسابية ما بين (4.13 و1.42)، إذ حاز الدور على متوسط حسابي عام (3.71)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد احتلت الفقرتين ذوات الأرقام (34 و47) المرتبة الأولى والثانية وحازتا أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.13)، وبانحراف معياري (0.63) و(0.57) على التوالي، وهما من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة (34) على (تنظم الجامعة برامج توعوية للطلبة عن واجباتهم وحقوقهم)، ونصت الفقرة رقم (47) على (تنمي الجامعة روح الاستقلالية لدى الطلبة حتى لا يكونوا عالة على غيرهم) وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (35) بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وبانحراف معياري (0.65) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تركز الجامعة على صق شخصية الطالب لتصبح شخصية متزنة بعيدة عن الجنوح والانحراف).

وجاءت الفقرتان (49، 50) من أعلى الفقرات الحاصلة على المستوى (المتوسط المرتفع)، والقريبة جدًا من المستوى المرتفع، وقد حصلت الفقرتين على متوسط حسابي (4.01) وبانحراف معياري (0.74)، حيث نصت الفقرة (49) على (تحث الجامعة الطلبة على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة)، ونصت الفقرة (50) على (تبصر الجامعة الطالب بأساليب مواجهة النشاط والسلوك الإجرامي).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (30) بمتوسط حسابي (1.42) وبانحراف معياري (0.49)، وهو من المستوى المنخفض، حيث نصت الفقرة على (هناك تواصل قوي بين الجامعة والمنزل)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة (31) بمتوسط حسابي (2.23) وبانحراف معياري (1.18) وهو من المستوى المتوسط المنخفض، حيث نصت الفقرة على (هناك تواصل قوي بين الجامعة والمجتمع المحلي).

ويعتبر الباحثون أن هذه النتائج تؤكد التطور الذي طرأ على دور الجامعات الأردنية خاصة بما يتعلق بتعزيز مفاهيم الأمن المجتمعي لدى الطلبة، وعلى الرغم من الدور الإيجابي للجامعات في هذا المجال إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى وجود خلل ضعيف في دور الجامعات، بما يحقق أهم أهداف التعليم العالي، وهو التواصل مع المجتمع المحلي الذي يركز على ربط الطلبة وبالتالي دمجه وتماثله مع المجتمع الأردني ككل كما أن هناك قصور واضح أشارت إليه النتائج وهو ضعف دور الجامعات في التواصل مع أسرة الطالب، لذا يتوجب تفعيل مثل هذا التواصل بما يجنب أن يكون دور الجامعات الأردنية داخل أروقة الجامعة فقط.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما درجة التزام طلبة المدارس والجامعات بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الو اقع؟

للإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتعرُّف استجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة التزام طلبة المدارس والجامعات بمفاهيمالأمن المجتمعي، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6):المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "التزام طلبة المدارس والجامعات بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الو اقع" مرتبة ترتيبًا تنازليًا..

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
56	يقدم يد المساعدة لزملائه كلما اقتضي ذلك	4.26	0.61	1	مرتفع
53	يحافظ على الممتلكات العامة ويشارك بصيانة وتنظيف البيئة الدراسية	4.21	0.60	2	مرتفع
60	يشارك في الأعمال التطوعية والاحتفالات الوطنية	4.15	0.60	3	مرتفع
58	يلتزم بالآداب العامة المرتبطة بالأخلاق والقيم	3.90	0.84	4	متوسط مرتفع
54	يتواصل مع الآخرين من الطلبة باتزان واحترام	3.88	0.85	5	متوسط مرتفع
57	يعي مشكلاته ويفهمها	3.86	0.87	6	متوسط مرتفع
59	يحترم الرموز الوطنية	3.84	0.88	7	متوسط مرتفع
61	يتعاون مع رجال الأجهزة الأمنية	3.81	0.87	8	متوسط مرتفع
52	يحسن الإفادة من الثقافات الاخرين بما يتناسب مع تقاليد مجتمعه	2.74	0.90	9	متوسط منخفض
55	يحترم وجهات نظر الآخرين المخالفة لرأيه	1.74	0.61	10	منخفض
	المتوسط الحسابي العام	3.64	0.53		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لـ (**التزام طلبة المدارس والجامعات بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الو اقع**)، تراوحت ما بين المستوى المرتفع والمستوى المنخفض، حيث جاءت المتوسطات الحسابية ما بين (4.26 و1.74)، إذ حاز الالتزام على متوسط حسابي إجمالي (3.64)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد احتلت الفقرة رقم (56) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.26)، وبانحراف معياري (0.61)) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (يقدم يد المساعدة لزملائه كلما اقتضي ذلك)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (53) بمتوسط حسابي (4.21) وبانحراف معياري (0.60) وهو من المستوى المرتفع أيضًا حيث نصت الفقرة على (يحافظ على الممتلكات العامة ويشارك بصيانة وتنظيف البيئة الدراسية) وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (60) بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وبانحراف معياري (0.60) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (يشارك في الاعمال التطوعية والاحتفالات الوطنية).

وجاءت الفقرتان (58، 54) من أعلى الفقرات الحاصلة على المستوى (المتوسط المرتفع)، وقد حصلت الفقرة (58) على متوسط حسابي (3.90) وبانحراف معياري (0.84)، والتي نصت على (يلتزم الطالب بالآداب العامة المرتبطة بالأخلاق والقيم)، ونصت الفقرة (54) على (يتواصل الطالب مع الآخرين من الطلبة باتزان واحترام).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (55) بمتوسط حسابي (1.74) وبانحراف معياري (0.61)، وهو من المستوى المنخفض، حيث نصت الفقرة على (يحترم الطالب وجهات نظر الآخرين المخالفة لرأيه)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة (52) بمتوسط حسابي (2.74) وبانحراف معياري (0.90) وهو من المستوى المتوسط المنخفض، حيث نصت الفقرة على (يحسن الإفادة من الثقافات الأخرى بما يتناسب مع تقاليد مجتمعه).

تشير نتائج الدراسة بالتزام الطلبة بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع، وقد أشارت النتائج بأن هناك مستويات منخفضة لالتزام الطالب باحترام وجهات نظر الآخرين، وهذا يتعلق بالأمن الفكري، وهوما أشارت إليه دراسة (عرفة)، ويعتقد الباحثون بأن ذلك يعزى لتدني ثقافة الحوار لدى الطلبة، وعدم تقبل الرأي الآخر، وهنا يقع العبء الكبير على الجامعة في إتاحة الفرصة الكاملة للطلبة للحوار داخل المجتمعات الجامعية، وفي إعدادهم وتدريبهم بتجنب التعصب الأعمى لرأيهم، وقبول رأي الآخرين، كما تشير النتائج إلى أن مستويات الطلبة منخفضة بالإفادة من الثقافات الأخرى بما يتناسب مع تقاليد مجتمعهم، ويعزى ذلك إلى التقليد الأعمى للثقافات الأخرى دون تبصر؛ وذلك بسبب الانفتاح الثقافي والاعلامي على الغرب من خلال الفضائيات والإنترنت التي تؤدي دورًا فاعلًا في نشر ثقافة العولمة، مما سيطر على الطالب تقليد الغرب تقليدًاأعمى، الأمر الذي أدى إلى الذوبان الثقافي وضياع الهوية دون الاعتراف بالخصوصية الثقافية التي تتميز بها كل أمة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين دور المدارس والجامعات في تحقيق الأمن المجتمعي وبين درجة التزام الطلبة بمفاهيم الأمن المجتمعي؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج معاملات الارتباط باستخدام اختبار Pearson Correlation، للكشف عن العلاقة ما بين دور المدارس والجامعات في تحقيق الأمن المجتمعي وبين درجة التزام الطلبة بمفاهيم الأمن المجتمعي، والجدول (7) الآتي يوضح ذلك:

الجدول (7) اختبار Pearson Correlation لتعرُّف العلاقة ما بين دور المدارس والجامعات في تعزيز الأمن المجتمعي وبين درجة التزام الطلبة بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الو اقع

		التزام الطلبة بمفاهيم الأمن المجتمعي
دور المدارس في تحقيق الأمن المجتمعي	معامل الارتباط	.754**
	الدلالة الاحصائية	.000
	العدد	200
دور الجامعات في تحقيق الأمن المجتمعي	معامل الارتباط	.927**
	الدلالة الاحصائية	.000
	العدد	200

**: دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل

يتضح من الجدول (7) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) ما بين دور المدارس والجامعات في تعزيز الأمن المجتمعي وبين درجة التزام الطلبة بمفاهيم الأمن المجتمعي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لدور المدارس في تحقيق الأمن المجتمعي والتزام الطلبة بمفاهيم الأمن المجتمعي (0.754) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، وبلغت قيمة معامل الارتباط لدور الجامعات في تحقيق الأمن المجتمعي والتزام الطلبة بمفاهيم الأمن المجتمعي (0.927) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، وتبين أن هذه العلاقة هي علاقة إيجابية طردية، فكلما يزيد مستوى دور المدارس والجامعات في تحقيق الأمن المجتمعي يزيد معه درجة التزام الطلبة بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعيعلى أرض الواقع وبذلك يؤثر ذلك إيجابًا في تعزيز الأمن المجتمعي بشكل عام

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- اظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية لدور المدرسة في تعزيز الأمن المجتمعي تراوحت ما بين المستوى المرتفع والمستوى المتوسط المنخفض، حيث جاءت المتوسطات الحسابية ما بين (4.18 و2.16)، اذ حاز دور المدرسة في تركيزها على صقل شخصية الطالب لتصبح شخصية متزنة بعيدة عن الجنوح والانحراف بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.18)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، أما دور المدرسة في الابلاغ عن الجرائم المختلفة فقد حصل على أدنى المتوسطات الحسابية (2.61) وهو من المستوى المتوسط المنخفض.

2- تراوحت المتوسطات الحسابية لدور الجامعة في تعزيز الأمن المجتمعي ما بين المستوى المرتفع والمستوى المنخفض، حيث جاءت المتوسطات الحسابية ما بين (4.13 و1.42)، وقد جاء دور الجامعة في تنظيم برامج توعوية للطلبة عن واجباتهم وحقوقهم في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.13)، وهو من المستوى المرتفع، أما دور الجامعة في التواصل مع المنزل للطالب، فقد حصل على المرتبة الأخيرة فقد حصل على متوسط حسابي (1.42)، وهو من المستوى المنخفض.

3- إن المتوسطات الحسابية لدرجة التزام طلبة المدارس والجامعات بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع، ،تراوحت ما بين المستوى المرتفع والمستوى المنخفض، حيث جاءت المتوسطات الحسابية ما بين (4.26 و1.74)، وقد كانت درجة التزام الطالب بتقديم يد المساعدة لزملائه كلما اقتضي ذلك في المرتبة الأولى، حيث حاز على متوسط حسابي (4.26)، إذ من المستوى المرتفع، أما درجة التزام الطالب باحترام وجهات نظر الآخرين المخالفة لرأيه، فقد حصلت على المرتبة الأخيرة إذ حازت على متوسط حسابي (1.74)، وهو من المستوى المنخفض.

4- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية طردية معنوية بين دور الجامعات والمدارس في تعزيز الأمن المجتمعي والتزام الطالب بتطبيق مفاهيم الأمن المجتمعي على أرض الواقع.

التوصيات

اولا: توصيات عامة

1- إجراء دراسة مشابهة للجامعات والمدارس على مستوى محافظات أخرى في المملكة الأردنية الهاشمية.

2- تعميق الحوار والانفتاح ما بين المؤسسات التربوية والتعليمية والمؤسسات الأمنية من خلال إنشاء مجالس أمنية في المدارس والجامعات، بما يسهل عملية التواصل والتعاون فيما بينهم، وبما يكفل تعديل الصورة النمطية لرجل الأمن لدى طلبة المدارس والجامعات.

3- إضافة مناهج جديدة في المدارس والجامعات حول مفاهيم حقوق الإنسان، وثقافة التسامح والحوار وقبول الآخرين.

ثانيا: توصيات خاصة بالمدارس

1- تفعيل دور الإرشاد الطلابي، خاصة بما يتعلق بتكثيف الاهتمام للجماعات المستهدفة أو الهشة، التي قد تكون عرضة للانسياق وراء الأفكار والسلوك الانحرافي والعدواني.

2- رفع وزارة التربية والتعليم المخصصات المالية للمدارس لعقد ورشات العمل وتنظيم البرامج التدريبية والترفيهية، خدمة لتعزيز وترسيخ الأمن

المجتمعي لدى طلبتها.

ثالثا: توصيات خاصة بالجامعة

1- ربط طلبة الجامعات الأردنية بالثقافة السائدة في مجتمعهم، وتعريفهم بتراثهم، مع بث روح التجديد والابتكار تجاوبا مع المستجدات والمتغيرات الحضارية وبما لا يتعأرض مع مركبات وعناصر ثقافتنا المحلية.

2- وضع آليات بما يعزز التواصل بين أهالي الطلبة وبين الجامعة من خلال إنشاء مجالس خاصة لذلك.

المصادروالمراجع

القران الكريم.

ابن منظور، ج. (دت). *لسان العرب*. القاهرة: المؤسسة المصريّة للنشر.

الحلواني، م. (2007). *التربية والمواطنة*، طمطت: البربري للطباعة والنشر.

حمدوش، ر. (2008) .تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية. في *الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق*، جامعة قسطنطينة، يومي 20و23 إبريل 2008.

إسكندر، ن. (1988). *الأمن الاجتماعي وقضية الحرية*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

العوجي، م. (1983). *الأمن الاجتماعي: مقوماته، تقنياته، اتباطه بالتربية المدنية*. بيروت: مؤسسة نوفل للنشر والتوزيع.

عرفة، م. (2015). *تصور تربوي مقترح لتفعيل دور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة*. رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية.

هاشم، ع. (2000). *دراسة حول الأمن في المدن الكبرى*.

بدوي، أ. (1982). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة*. بيروت، مكتبة لبنان.

البرعي، و. (2002). *دور الجامعة التربوي في مواجهة التطرّف الفكري لدى الشباب*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندريّة، الإسكندرية، مصر.

عسّاف، م. (2011). دور التربية للمواطنة في تعزيز الحوار بين طلبة الجامعات الفلسطينيّة وسبل تفعيله. في *المؤتمر العلمي الرابع لكليّة التربية بعنوان "التواصل والحوار التربوي نحو مجتمع فلسطيني أفضل"*، الجامعة الإسلاميّة- غزّة، من 30-31 أكتوبر 2011.

فليه، ف. والزكي، أ. (2004). *معجم مصطلحات التربية لغة واصطلاحًا*. الاسكندريّة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنّشر.

بني فيّاض، ي. (2008). *ظاهرة التّطرّف الفكري لدى طلبة الجامعة الأردنيّة وعلاقتها بالعوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأكاديميّة*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمّان، الأردن.

المالكي، ع. (2006). *نحو بناء استراتيجية وطنيّة لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

مجمع اللغة العربية. (1985). *المعجم الوسيط*. القاهرة: مطبعة مصر.

محمد، ع. (1990). *أصول الاجتماع السياسي*. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

المطيري، ع. (2011). *دور الأسرة والمدرسة في الحدمن السلوك الإنحرافي*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

المويشير، م. (2007). *دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكريّ- دراسة تطبيقيّة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرياض، السعوديّة.

يحي، س. (1985). *نحو نظرية اجتماعية نقدية*. بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع.

References

Call, C. (2004). *Intellectual Safety and Epistemological Position in the college classroom*. Unpublished Ph.D. dissertation, USA, New York, Cornell University.

Committee of Central Advisory Board of Education. (2005). *Integration of Culture Education in the School Curriculum*. Newdelhy: Ministry of Human Resource Development Government of India.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., & Tatham, R. L. (2010). Multivariate Data Analysis. (7th Ed.). New York.

Jef, H. (2006). *The Political of insecurity fears,migration and Asylmin*. London: Routledge.